منظمة العمل الدولية

تقرير الحماية الاجتماعية في العالم
للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

الحماية الاجتماعية عند مفترق طرق – سعياً إلى تحقيق مستقبل أفضل

موجز تنفيذي

على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في العديد من أنحاء العالم، كانت بلدان عديدة لا تزال، عندما تفشت جائحة كوفيد-19، تواجه تحديات جمّة في جعل حق الإنسان في الضمان الاجتماعي حقيقة واقعة للجميع. ويقدّم هذا التقرير لمحة عامة عالمية عن التقدم المحرز حول العالم على مدى العقد الماضي في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وإرساء نُظم حماية اجتماعية قائمة على الحقوق، بما في ذلك الأرضيات، في سياق جائحة كوفيد-19. وهو يوفرّ بذلك إسهاماً أساسياً في إطار برنامج عام 2030 من أجل التنمية المستدامة.

وتنبثق خمس رسائل من هذا التقرير، ألا وهي:

كشفت الجائحة عن مواطن انعدام المساواة المتجذرة بعمق والثغرات الكبرى في تغطية الحماية الاجتماعية وشموليتها وكفايتها في جميع البلدان. ولقد تفاقمت بسبب كوفيد-19، التحديات المنتشرة من قبيل ارتفاع مستويات انعدام الأمن الاقتصادي واستمرار الفقر وازدياد انعدام المساواة واتساع نطاق السمة غير المنظمة وهشاشة العقد الاجتماعي. كما كشفت الأزمة استضعاف مليارات من الناس الذين كان يبدو أنهم على ما يرام نسبياً، لكنهم لم يكونوا يتمتعون بحماية كافية من موجات الصدمة الاجتماعية الاقتصادية التي تسببت بها. وكان من شأن الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجائحة، أن جعلت من المتعذر على صنّاع السياسات أن يتجاهلوا عدداً من المجموعات السكانية – بما في ذلك الأطفال والمسنّون ومقدمّو الرعاية دون أجر والنساء والرجال العاملون في أشكال متنوعة من العمالة وفي الاقتصاد غير المنظم – وهي مجموعات لم تكن تتمتع على نحو كافٍ بتدابير الحماية الاجتماعية القائمة أو كانت محرومة منها على الإطلاق. وإذ يكشف هذا التقرير عن هذه الثغرات، فإنه يبيّن أن الجائحة دفعت البلدان إلى اتخاذ إجراءات سياسية لم يسبق لها مثيل، تحتل فيها الحماية الاجتماعية مركز الصدارة.

حفزت جائحة كوفيد-19 استجابة سياسية في مجال الحماية الاجتماعية لا نظير لها. نظمتّ الحكومات استجابة الحماية الاجتماعية بوصفها استجابة الخط الأمامي لحماية صحة الناس والوظائف والمداخيل ولضمان الاستقرار الاجتماعي. وحيثما اقتضى الأمر، وسعّت الحكومات نطاق التغطية ليشمل المجموعات التي لم تكن مشمولة بالحماية حتى الآن، وزادت مستويات الإعانات أو اعتمدت إعانات جديدة وكيفتّ الآليات الإدارية وآليات تقديم الخدمات وحشدت موارد مالية إضافية. بيد أنه على الرغم من بعض الدعم الدولي، عانى العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأمرّين سعياً إلى تكوين حماية اجتماعية متناسبة واستجابة حافزة لاحتواء الآثار السلبية للجائحة بالطريقة التي استطاعت البلدان مرتفعة الدخل القيام بها، مما أدى إلى "ثغرة حوافز" ناشئة إلى حد كبير عن الثغرات الكبرى في التغطية والتمويل.

لا يزال الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي غير مؤكد وسيظّل تعزيز الإنفاق على الحماية الاجتماعية أمراً حاسماً. تحذرّ آخر التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي من انتعاش متفاوت تتمتع بموجبه أغنى البلدان بقفزة اقتصادية سريعة في حين تشهد البلدان منخفضة الدخل ارتداداً في مكاسبها الإنمائية حديثة العهد. وضمان انتعاش متمحور حول الإنسان في كل مكان، مرهون بالحصول العادل على اللقاحات. وليس هذا الأمر مجرد ضرورة أخلاقية بل هو ضرورة من ضرورات الصحة العامة أيضاً: فمن شأن هوة عميقة في توافر اللقاحات أن تفتح الباب على مصراعيه أمام سلالات فيروسية متحورة جديدة تقوّض منافع اللقاحات على الصحة العامة في كل مكان. بل باتت مسائل الحصول غير العادل على اللقاحات وازدياد اتساع ثغرات الحوافز المرئية في الاستجابة للأزمة وعدم تلبية الدعوات إلى التضامن العالمي وتزايد الفقر وانعدام المساواة واللجوء إلى التخفيضات التقشفية، تشير جميعاً الآن إلى احتمال قيام انتعاش غير متكافئ. ومن شأن مثل هذا السيناريو أن يترك العديد من الناس يتدبرون أمرهم بأنفسهم ويغير مسار التقدم المحرز نحو تحقيق برنامج عام 2030 وإحقاق العدالة الاجتماعية.

تقف البلدان على مفترق طرق فيما يخص مسار نظم الحماية الاجتماعية لديها. وإذا كان هناك من جانب إيجابي لهذه الأزمة، فإنه يتمثل في التذكير القوي الذي أعادته إلى الأذهان بالأهمية الحاسمة التي يكتسيها الاستثمار في الحماية الاجتماعية؛ ومع ذلك، تواجه بلدان كثيرة أيضاً قيوداً مالية كبرى. ويبيّن هذا التقرير أن جميع البلدان تقريباً، أياً كان مستوى التنمية فيها، تقف أمام خيار: إما أن تستمر في اتباع استراتيجية "رئيسية" في الاستثمار في تعزيز

نُظم الحماية الاجتماعية أو اتباع استراتيجية "ثانوية" في توفير الحد الأدنى من الخدمات، تحت تأثير الضغوط المالية أو السياسية. ويمكن أن تستخدم البلدان النافذة السياسية المكتسبة التي فتحتها الجائحة وإرساء تدابيرها في الاستجابة للأزمة بهدف تقوية نُظم الحماية الاجتماعية لديها وسد الثغرات في الحماية على نحو تدريجي توخياً لضمان تمتع الجميع بالحماية من الصدمات النظامية ومخاطر دورة الحياة المعتادة. ويستدعي ذلك تكثيف الجهود من أجل بناء نُظم حماية اجتماعية عالمية وشاملة وكافية ومستدامة، بما في ذلك بناء أرضية حماية اجتماعية متينة تضمن على الأقل مستوى أساسياً من الضمان الاجتماعي للجميع في كل مراحل دورة حياتهم. وقد يكون البديل هو الرضوخ لنهج ثانوي يخفق في الاستثمار في الحماية الاجتماعية مما يجعل البلدان رهينة مسار "تنمية بشرية متدنية منخفضة التكلفة"، ومن شأن ذلك أن يمثّل فرصة ضائعة لتعزيز نُظم الحماية الاجتماعية وإعادة تنظيم المجتمعات من أجل مستقبل أفضل.

إنّ هدف إرساء حماية اجتماعية شاملة وإنفاذ حق الإنسان في الضمان الاجتماعي للجميع، إنما هو حجر الزاوية في نهج متمحور حول الإنسان للحصول على العدالة الاجتماعية. وهو يُسهم بذلك في منع الفقر واحتواء انعدام المساواة وتعزيز القدرات البشرية والإنتاجية وتدعيم الكرامة والتضامن والإنصاف وتنشيط العقد الاجتماعي.

حالة الحماية الاجتماعية: تقدم محرز لكنه غير كافٍ

اعتباراً من عام 2020، كانت نسبة 46,9 في المائة فقط من سكان العالم تتمتع بإعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية [1] (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1-3-1؛ انظر الشكل 1)، في حين ظلت النسبة المتبقية البالغة 53,1 في المائة – أي 4,1 مليار شخص – متروكة دون حماية على الإطلاق، وينطوي هذا المتوسط العالمي على فوارق كبيرة فيما بين الأقاليم وداخلها، حيث تفوق معدلات التغطية في أوروبا وآسيا الوسطى (83,9 في المائة) والأمريكتين (64,3 في المائة) المتوسط العالمي في حين تعاني آسيا والمحيط الهادئ (44,1 في المائة) والدول العربية (40,0 في المائة) وأفريقيا (17,4 في المائة) من ثغرات أشد بروزاً بكثير في التغطية.

ولقد اكتست إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وإعانات المرض والبطالة أهمية خاصة أثناء الجائحة. وفي حين أن ما يقرب من ثلثي سكان العالم يتمتعون بنوع ما من الحماية الصحية، لا يزال هناك ثغرات كبيرة في التغطية وكفايتها. بل تزداد الثغرات في التغطية وكفايتها بروزاً عندما يتعلق الأمر بحماية الدخل خلال المرض والبطالة. ويتمتع ما يقرب من ثلث السكان في سن العمل بحماية أمن دخلهم في القانون في حالة المرض ويتلقى أقل من خمس العمال العاطلين عن العمل في العالم إعانات البطالة فعلياً.

وترتبط الثغرات في التغطية بنُظم الحماية الاجتماعية وشموليتها وكفايتها بنقص كبير في الاستثمار في الحماية الاجتماعية، لا سيما في أفريقيا والدول العربية وآسيا. وتنفق البلدان في المتوسط 12,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لديها على الحماية الاجتماعية (باستثناء الصحة)، لكن هذا الرقم يخفي تباينات هائلة. وتنفق البلدان مرتفعة الدخل في المتوسط 16,4 في المائة، أي بمقدار ضعفي ما تنفقه البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (8 في المائة) وستة أضعاف ما تنفقه البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وبمقدار 15 مرة ما تنفقه البلدان منخفضة الدخل (2,5 و1,1 في المائة على التوالي).

[1] باستثناء إعانات الرعاية الصحية والمرض.

► الشكل 1 مؤشر التنمية المستدامة 1-3-1: التغطية الفعّالة بالحماية الاجتماعية، التقديرات العالمية والإقليمية حسب المجموعة السكانية، 2020 أو بيانات آخر سنة متاحة

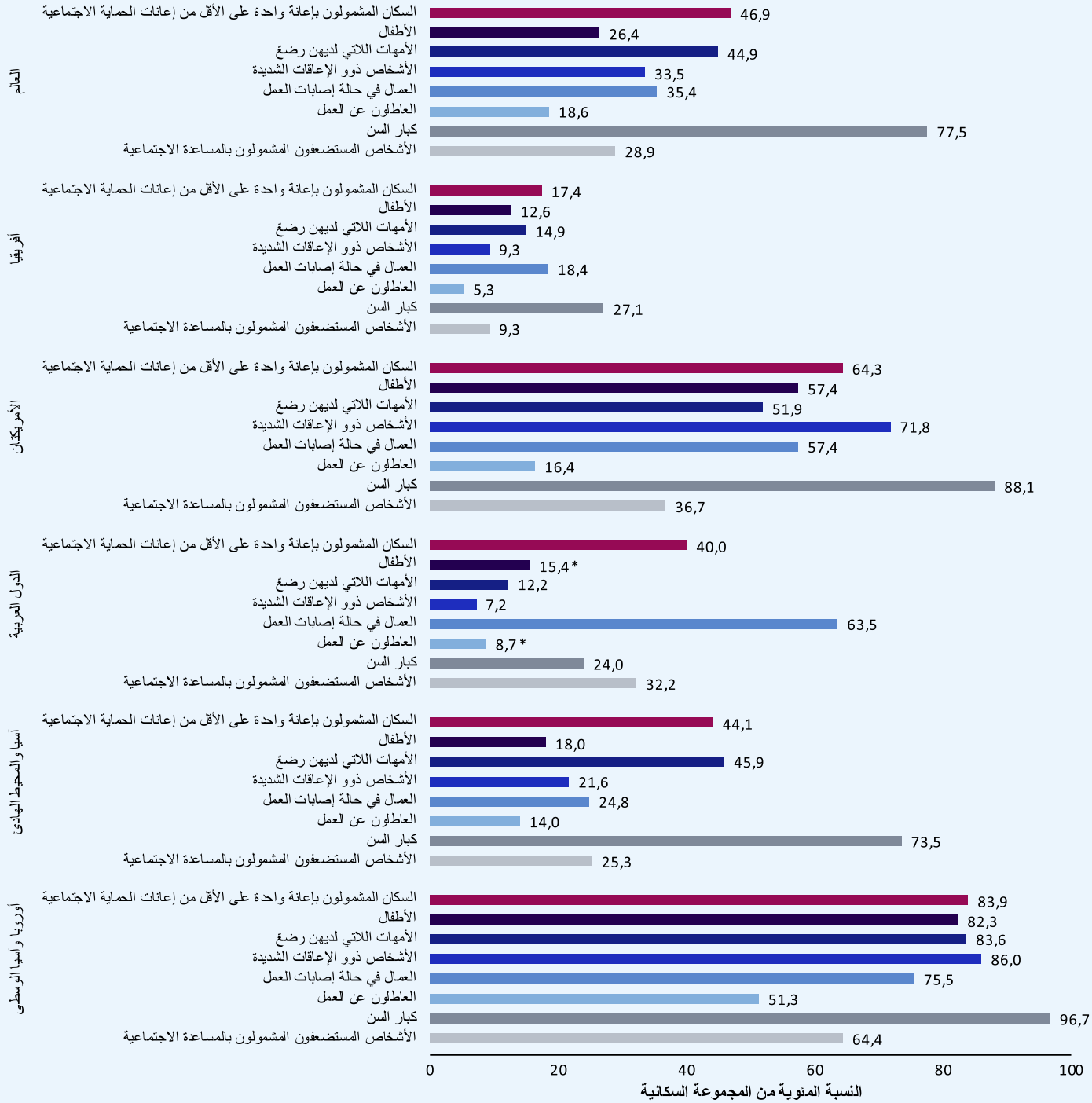

ملاحظات: * يُرجى توخي الحذر في التفسير: تستند التقديرات إلى بيانات تغطية مبّلغ عنها تتدنى عن 40 في المائة من السكان.

المجاميع العالمية والإقليمية مرجّحة بالمجموعات السكانية المعنية.

المصادر: مكتب العمل الدولي، قاعدة البيانات العالمية للحماية الاجتماعية، استناداً إلى استقصاء الضمان الاجتماعي؛ قاعدة إحصاءات منظمة العمل الدولية (ILO STAT)؛ مصادر وطنية.

ولقد اتسعت هذه الثغرة في التمويل الهادف إلى بناء أرضيات الحماية الاجتماعية، بنسبة تقرب من 30 في المائة منذ بداية أزمة كوفيد-19 بسبب زيادة الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية وتدابير أمن الدخل وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي تسببت به الأزمة. وتوخياً لضمان مستوى أساسي من الضمان الاجتماعي على الأقل من خلال أرضية حماية اجتماعية محددة وطنياً، ستكون البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بحاجة إلى أن تستثمر مبلغاً إضافياً قدره 362,9 مليار دولار أمريكي والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى مبلغاً إضافياً قدره 750,8 مليار دولار أمريكي في السنة، أي ما يساوي 5,1 و3,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي لمجموعتي البلدان هاتين. أما البلدان منخفضة الدخل فسوف تحتاج إلى أن تستثمر مبلغاً إضافياً قدره 77,9 مليار دولار أمريكي، أي ما يساوي 15,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لديها.

وتتهدد جائحة كوفيد-19 بتقويض سنوات التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعكس مسار المكاسب المحققة في الحد من الفقر. كما أنها كشفت عن ثغرات الحماية الصارخة الموجودة أصلاً في جميع البلدان وجعلت من المتعذّر على صنّاع السياسات أن يتجاهلوا حالات العجز المستمرة في الحماية الاجتماعية التي تعاني منها مجموعات معينة على وجه الخصوص، من قبيل العمال في الاقتصاد غير المنظم والمهاجرين ومقدمي الرعاية دون أجر.

ولقد حفزت هذه الأزمة استجابة عالمية لم يسبق لها مثيل على صعيد الحماية الاجتماعية، وإن بدرجات متفاوتة مع ذلك. وكانت البلدان ذات الدخل المرتفع في وضع أفضل من غيرها لتعبئة النظم الموجودة لديها أو لاعتماد تدابير طوارئ جديدة من أجل احتواء آثار الأزمة على الصحة والوظائف والمداخيل. أما في السياقات منخفضة الدخل فكان تكوين استجابة للأزمة أكثر مشقّة، لأنها كانت سيئة الاستعداد إلى حد يؤسف له ولا تملك من حيز التحرك السياسي سوى القليل، لا سيما في مجال سياسات الاقتصاد الكلي.

الحماية الاجتماعية للأطفال لا تزال محدودة، لكنها حاسمة من أجل تحرير طاقاتهم

أبرز المعالم:

- لا تزال الغالبية الكبرى من الأطفال دون تغطية فعالّة بالحماية الاجتماعية ولا يتلقى سوى 26,4 في المائة من الأطفال في العالم إعانات الحماية الاجتماعية. والتغطية الفعالّة منخفضة بشكل خاص في بعض الأقاليم: 18 في المائة في آسيا والمحيط الهادئ و15,4 في المائة في الدول العربية و12,6 في المائة في أفريقيا.
- تشمل آخر التطورات الإيجابية اعتماد إعانات أطفال شاملة أو شبه شاملة في عدة بلدان وتجديد الوعي في سياق كوفيد-19 بالأهمية الحاسمة التي ترتديها نُظم الحماية الاجتماعية الشمولية وخدمات رعاية الأطفال الجيدة وضرورة توفير الحماية الاجتماعية لمقدمي الرعاية.
- في المتوسط، يتسم الإنفاق الوطني على الحماية الاجتماعية للأطفال بأنه منخفض للغاية يساوي نسبة 1,1 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المنفقة على المعاشات التقاعدية. وتشهد مناطق العالم التي تضم أعلى نسبة من الأطفال بين السكان ولديها حاجة كبرى إلى الحماية الاجتماعية، بعض أدنى معدلات التغطية والإنفاق، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء (0,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).
- لمعالجة الزيادة الهائلة في فقر الأطفال بسبب كوفيد-19 وسدّ الثغرات في تغطية الحماية الاجتماعية وتحقيق أفضل النتائج للأطفال والمجتمع، يجب على صنّاع السياسات أن يتبّعوا نهج نُظمٍ متكاملة يشمل إعانات الأطفال وخدمات رعاية الأطفال وتوفير الإجازة الوالدية والحصول على الرعاية الصحية.

توفرّ الحماية الاجتماعية للنساء والرجال في سن العمل حماية غير كافية من المخاطر الرئيسية

أبرز المعالم:

- *الأمومة:* أحرزت بعض البلدان تقدماً حاسماً في اتجاه تحقيق تغطية أمومة فعلية شاملة أو شبه شاملة. وعلى الرغم من الآثار الإنمائية الإيجابية الناشئة عن دعم النساء في سن الإنجاب، فإن 44,9 في المائة فقط من النساء اللاّتي لديهن رضّع في العالم يتلقين إعانة أمومة نقدية.
- *المرض:* بيّنت الأزمة أهمية ضمان أمن الدخل خلال اعتلال الصحة، بما في ذلك الحجر الصحي. بيد أن ثلث السكان في سن العمل في العالم فقط يتمتعون بحماية أمن دخلهم بموجب القانون في حالة المرض.
- *الإعاقة:* لا تزال نسبة الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة في العالم، الذين يتلقون إعانة إعاقة، منخفضة إذ تبلغ 33,5 في المائة. والأهم من ذلك أنّ عدة بلدان قد وضعت موضع التنفيذ الآن برامج إعانات إعاقة شاملة.
- *إصابات العمل:* تتمتع نسبة 35,4 في المائة فقط من القوى العاملة في العالم بسبل حصول فعالّة على الحماية من إصابات العمل. وقد اعترفت بلدان عديدة بالإصابة بفيروس كوفيد-19 على أنها إصابة مهنية بغية ضمان سبل حصول أيسر وأسرع على الإعانات المرتبطة بذلك بموجب نظام تأمين إصابات العمل، لا سيما بالنسبة إلى العمال في القطاعات الأكثر تعرضاً.
- *الحماية من البطالة:* يتمتع مجرد 18,6 في المائة من العمال العاطلين عن العمل في العالم بتغطية فعالّة للبطالة ويتلقون بالتالي إعانات البطالة فعلياً. وتظل هذه الإعانة الفرع الأقل تطوراً في فروع الحماية الاجتماعية. بيد أنّ الجائحة أبرزت الدور الحاسم الذي تضطلع به نُظم الحماية من البطالة في حماية الوظائف والمداخيل من خلال نُظم استبقاء الوظائف وإعانات البطالة.
- *تقديرات الإنفاق:* تبيّن تقديرات الإنفاق أن نسبة 3,6 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في العالم تنفق على الحماية الاجتماعية العامة لضمان أمن الدخل للأشخاص في سن العمل.

الحماية الاجتماعية للنساء والرجال المسنيّن تواجه تحديات في التغطية والكفاية

أبرز المعالم:

- معاشات التقاعد للنساء والرجال المسنين هي شكل الحماية الاجتماعية الأكثر شيوعاً في العالم، وهي عنصر أساسي في تحقيق المقصد 1-3 من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، يتلقى 77,5 في المائة من السكان فوق سنّ التقاعد شكلاً ما من أشكال معاشات الشيخوخة. ومع ذلك، لا يزال هناك فوارق رئيسية في جميع الأقاليم، بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وبين النساء والرجال. ويستأثر الإنفاق على معاشات التقاعد وغيرها من الإعانات للأشخاص المسنين بنسبة 7,0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، ويتسم أيضاً بفوارق كبيرة بين الأقاليم.
- أحرز تقدّم يُعتد به فيما يتعلق بتوسيع نطاق تغطية نُظم المعاشات التقاعدية في البلدان النامية. بل ما يبعث أكثر على التفاؤل في مجموعة واسعة من البلدان، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، هو استحداث معاشات تقاعد شاملة كجزء من أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية.

- زادت جائحة كوفيد-19 من الضغوط الواقعة على تكاليف وتمويل نظم المعاشات التقاعدية، لكن الأثر على المدى الطويل سيتراوح بين المعتدل والمنخفض. وأبرزت استجابة البلدان على نحو كثيف لمواجهة الأزمة، الدور الحاسم الذي تضطلع به نُظم حماية الشيخوخة، بما في ذلك الرعاية طويلة الأجل، في ضمان حماية البالغين المسنين، لا سيما في أوقات الأزمات، والضرورة الملحة لتقوية نظم الرعاية طويلة الأجل لحماية حقوق متلقيّ الرعاية وعمال الرعاية سواءً بسواء.
- غَلب على إصلاحات المعاشات التقاعدية تشديد على الاستدامة المالية على حساب مبادئ أخرى أرستها معايير الضمان الاجتماعي الدولية، من قبيل شمولية الإعانات وكفايتها وقابليتها للتنبؤ والتمويل التضامني والجماعي. وهذه المبادئ حاسمة من أجل ضمان أمن دخل المسنيّن، وهو الهدف الرئيسي في أي نظام للمعاشات التقاعدية، وينبغي أن يظل كذلك. وضمان كفاية الإعانات هدف مهم بصورة خاصة للنساء والأشخاص في الوظائف متدنية الأجر والأشخاص في اشكال العمل الهشة. بالإضافة إلى ذلك، ما فتئت بلدان عديدة حول العالم تسعى جاهدة لتوسيع نطاق نُظم المعاشات التقاعدية وتمويلها؛ وتواجه هذه البلدان عقبات مرتبطة بانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية وارتفاع مستويات السمة غير المنظمة وانخفاض القدرة الاكتتابية والفقر وعدم كفاية الحيز المالي وغير ذلك من العقبات.

الحماية الصحية الاجتماعية: إسهام أساسي في التغطية الصحية الشاملة

أبرز المعالم:

- أُحرز تقدّم يعتّد به في زيادة تغطية السكان بحيث بات ثلثا سكان العالم تقريباً مشمولين بحماية نظام من النظم. بيد أن العقبات أمام الحصول على الرعاية الصحية ما زالت قائمة في شكل مدفوعات شخصية على الخدمات الصحية والمسافة الجغرافية والقيود على مجموعة الخدمات الصحية ونوعيتها ومقبوليتها، وأوقات الانتظار الطويلة فضلاً عن تكاليف الفرصة البديلة من قبيل وقت العمل الضائع. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 القيود على كفاية الإعانات وضرورة خفض المدفوعات الشخصية.
- التمويل الجماعي وتجميع المخاطر على نطاق واسع والمستحقات القائمة على الحقوق، هي الشروط الرئيسية لدعم سبل الحصول الفعالّة على الرعاية الصحية للجميع بطريقة تستجيب للصدمات. وتتسم المبادئ التي وضعتها معايير منظمة العمل الدولية بأنها ملائمة أكثر من أي وقت مضى في سبيل تحقيق تغطية صحية شاملة، لا سيما ضمن سياق الصحة العامة الجاري. ولا بد من جمع قدر أكبر وأفضل من البيانات بشأن التغطية القانونية، بوصف ذلك مسألة ذات أولوية لرصد التقدم في تحقيق التغطية والإنصاف.
- الاستثمار في توافر خدمات الرعاية الصحية الجيدة، هو أمر حاسم. ولقد كشفت جائحة كوفيد-19 أيضاً عن الحاجة إلى الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية وتحسين التنسيق داخل النظام الصحي. وتسترعي الجائحة الانتباه إلى التحديات الماثلة أمام توظيف ونشر واستبقاء وحماية عمال في قطاع الصحة يتمتعون بما يكفي من التدريب الجيد والدعم والحماس لضمان تقديم خدمات رعاية صحية جيدة النوعية.
- لا بد من روابط أقوى وتنسيق أفضل بين آليات الحصول على الرعاية الطبية وأمن الدخل لمعالجة العوامل المحددة الرئيسية في الصحة معالجة أكثر نجاعة. وقد أبرزت أزمة كوفيد-19 أيضاً دور نظام الحماية الاجتماعية في تحديد السلوكيات لتدعيم الوقاية، كما أبرزت التكامل بين نُظم الرعاية الصحية وإعانات المرض. وهناك حاجة بصورة خاصة إلى اعتماد نُهج منسَّقة فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة والناشئة، بما في ذلك حراك الناس، وزيادة عبء الأمراض الطويلة والمزمنة وتشيّخ السكان. وقد ألقى أثر كوفيد-19 على المسنين، المزيد من الضوء على الحاجة إلى التنسيق بين الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية.

سلوك الطريق السريع نحو تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل مستقبل عادل اجتماعياً

أبرزت جائحة كوفيد-19 كذلك الأهمية الحاسمة التي يكتسيها تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة. ومن الأساسي الآن أن تقاوم البلدان – الحكومات والشركاء الاجتماعيون وغيرهم من أصحاب المصلحة – الضغوط الدافعة إلى العودة إلى مسار الطريق المنحدر وأن تسلك استراتيجية حماية اجتماعية رئيسية لمواجهة الجائحة الجارية ولضمان انتعاش متمحور حول الإنسان ومستقبل يشمل الجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن تحديد عدة أولويات منها:

- يجب الإبقاء على تدابير الحماية الاجتماعية المتعلقة بكوفيد-19 إلى حين انتهاء الأزمة وسلوك سبيل التعافي منها تماماً. وسيقتضي ذلك مواصلة الاستثمار في نُظم الحماية الاجتماعية للحفاظ على مستويات المعيشة وضمان حصول منصف على اللقاحات والرعاية الصحية والحيلولة أيضاً دون انكماش الاقتصاد. ويشكّل ضمان حصول منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات أمراً حاسماً بالنسبة إلى تمتع جميع البلدان والشعوب بالصحة والازدهار. ويعوّل أي انتعاش شامل حقاً على هذا الأمر في عالم يتسم بالترابط.

- يجب تجنب الاستسلام لإغراء العودة إلى التثبيت المالي لسداد مصاريف الإنفاق العام الضخمة التي تطلّبتها أزمة كوفيد-19. وقد بينت الأزمات السابقة أن التقشف يخلّف ندوباً اجتماعية عميقة تصيب أشدّ المستضعفين في المجتمع. وفي المقابل، من شأن السعي إلى انتعاش غني بالوظائف ومتمحور حول الإنسان ويتماشى مع الأهداف الصحية والاجتماعية والبيئية والمتصلة بتغير المناخ، أن يسهم في تحقيق أهداف أمن الدخل واستحداث فرص العمل والتماسك الاجتماعي وتوسيع القاعدة الضريبية والمساعدة على تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة.

- في خضم الدمار الذي تسببت به الجائحة، تلوح بوارق أمل بأن تكون الذهنيات قد تبدّلت. ذلك أن الجائحة بكشفها عن الاستضعاف الملازم لكل شخص – حيث أظهرت بوضوح أنّ رفاهتنا الفردية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برفاهة وأمن الآخرين جماعياً – قد بينت حتمية الحاجة إلى الحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأزمة أنّ هناك مجالاً كبيراً أمام البلدان كي تعتمد ذهنية "مهما كلّف الأمر" لتحقيق الأهداف ذات الأولوية إن هي اختارت ذلك. وإذا طُبّق النهج السياسي ذاته في وقت انحسار أسوأ مرحلة من الجائحة، فإنه يحمل الوعد باتباع الطريق السريع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية الشاملة.

- يقتضي اتباع الطريق السريع بناء نُظم حماية اجتماعية شاملة دائمة توفّر تغطية شاملة وكافية للجميع وتسترشد بالحوار الاجتماعي الثلاثي الفعّال. وهذه النُظم أساسية لمنع الفقر وانعدام المساواة ولمواجهة تحديات اليوم والغد، لا سيما عن طريق تعزيز العمل اللائق ودعم النساء والرجال في تحسين تسيير عمليات انتقالهم في الحياة والعمل وتيسير انتقال العمال والمنشآت من الاقتصاد غير المنظّم إلى الاقتصاد المنظّم وتدعيم التحول الهيكلي للاقتصادات ودعم الانتقال إلى اقتصادات ومجتمعات أكثر استدامة بيئياً.

- من المطلوب الآن زيادة الاستثمار في الحماية الاجتماعية لسّد ثغرات التمويل. وعلى وجه الخصوص، يتسم تحديد أولويات الاستثمارات في أرضيات الحماية الاجتماعية الموضوعة على الصعيد الوطني بأنه أمر حيوي من أجل الوفاء بوعد تحقيق برنامج عام 2030. والحيز المالي موجود حتى في أفقر البلدان، وحشد الموارد محلياً أمر أساسي لكن الدعم الدولي المتضافر حاسم أيضاً من أجل التقدم سريع المسار في البلدان التي تفتقر إلى القدرات المالية والاقتصادية، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والتي تعاني من نقص ملحوظ في الاستثمار في الحماية الاجتماعية.

- تتعزز الحماية الاجتماعية الشاملة بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة في إطار "توحيد الأداء" وبفضل الجهود المتضافرة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية المعنية والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك من خلال الشراكة العالمية من أجل حماية اجتماعية شاملة.
- ينبغي للنافذة السياسية الوحيدة المكتسبة التي فتحتها جائحة كوفيد-19، أن تمنح البلدان الجرأة على اتخاذ إجراءات حاسمة الآن بشأن مستقبل الحماية الاجتماعية وعلى اتباع نهج سياسة الطريق السريع بكل قوة. ومن شأن القيام بذلك أن يمكّن المجتمعات من معالجة الأزمات المستقبلية ومواجهة التحديات التي يثيرها التغير الديمغرافي وتطور عالم العمل والهجرة والتحديات البيئية والتهديد الوجودي المنبثق عن تغير المناخ. وفي نهاية المطاف، من شأن نظام حماية اجتماعية متين أن يعزّز ويُصلح عقداً اجتماعياً هشاً وأن يمكّن البلدان من التمتع بمستقبل عادل اجتماعياً.

الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق

منظمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتحدة في مجال عالم العمل. ونحن نجمع بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال للدفع قدماً بنهج متمحور حول الإنسان إزاء مستقبل العمل من خلال استحداث العمالة وتعزيز الحقوق في العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وتشجيع الحوار الاجتماعي.

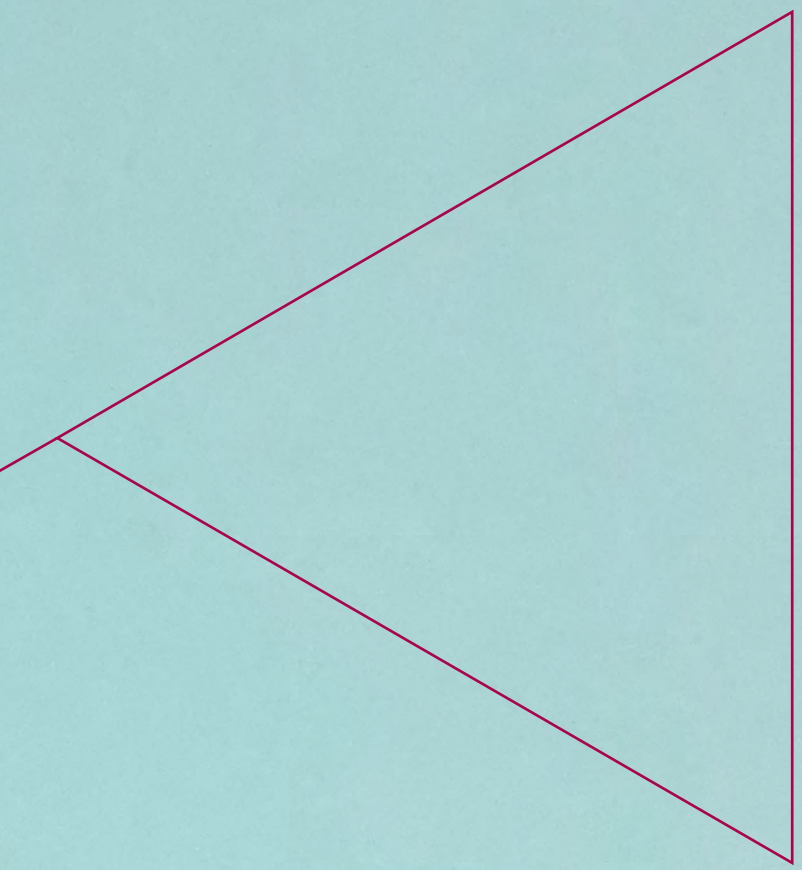

ilo.org

International Labour Organization
@ILO
ILOTV

International Labour Organization
Route des Morillons 4
1211 Geneva 22
Switzerland